بابل: ضوابط لإعادة فتح المحال على الطريق الدولي

قررت الحكومة المحلية تشكيل لجنة مركزية برئاسة النائب الأول لمحافظ بابل وعضوية ممثلي مجلس المحافظة ومديرية شرطة بابل والأجهزة الأمنية ورؤساء الوحدات الإدارية ومجالس الاقضية والنواحي لغرض وضع شروط وضوابط لإعادة فتح المحال على الطريق الدولي وستباشر اللجنة فورا عملها. فيما طالب أصحاب المحال بالإسراع بفتح محالهم لقضايا إنسانية واقتصادية.

□ بابل / إقبال محمد

الطرق الخارجية تخلو من الخدمات... ارشيف

وقال محافظ بابل محمد المسعودي: نظرا للتداعيات الأمنية التي حدثت في عموم العراق وفي محافظة بابل خاصة والتي استهدفت مجموعة من المطاعم على الطريق السريع كان لنا لقاء مع أصحاب المطاعم والحكومة المحلية بحضور المدير العام لشرطة بابل وتم الاتفاق على تشكيل لجنة تتألف من المجلس والمحافظة والدوائر ذات العلاقة،وتقوم هذه اللجنة بزيارة المطاعم ووضع مجموعة من الشروط والمواصفات حتى تكون هذه المطاعم مؤمنة ولا تستهدف أرواح المواطنين لان العدو بدأ يفكر ويدرس عدة خيارات ويحاول أن يضرب أي تجمع،وما حصل في تفجير مطعم ولاية علي ووجود طفلة عمرها أشهر استهدفت خلال هذا العمل الإرهابي يدل على أن الإرهاب لا يميز بين طفل أو مسن ولكن يستهدف كل أبناء العراق الجديد الذين آمنوا بدعم العملية السياسية وحرية الرأي والفكر ويريدون أن يخربوا العملية السياسية ويرجعونا إلى الفتنة الطائفية.وبين أن اللجنة المشكلة برئاسة النائب الأول لمحافظ بابل ستباشر العمل فورا بزيارة جميع المطاعم والمحال الواقعة على الطريق السريع. ومن جانبه أكد رئيس مجلس محافظة بابل كاظم مجيد تومان إن الجهات الحكومية ستشرع خلال الأسابيع القادمة لتأهيل الطريق الدولي وبناء سياج brc وستكون هناك مناطق مخصصة للمطاعم والمحال من اجل حماية الطريق.

وأضاف إن الجانب الأمني هو من أولوياتنا لأنه يمس المواطن وحمايته في المحافظة وعموم العراق وماحدث في الطريق الدولي من تجاوزات كثيرة كان سببها الوضع الاقتصادي للمواطنين. لذا نريد خطة متكاملة تربط بين تلك الاحتياجات والتحوطات الأمنية،فقد تم الاتفاق على تشكيل لجنة عليا لمتابعة موضوع المطاعم والمحال التي ازداد عددها بشكل كبير واثر ذلك على حماية الطريق. وأضاف إن أصحاب المطعم والمحال عليه حماية مطاعمهم و محالهم وان لايتجاوزا على الطريق السريع وان يضعوا كاميرات مراقبة أمام المحال.

فيما أشار مدير عام شرطة بابل اللواء فاضل رداد السلطاني إلى أنه بعد الحادث الإرهابي الذي حدث على الطريق الدولي تقرر غلق كافة المحال والمطاعم لأسباب أمنية أسوة بمحافظتي الديوانية وبغداد لان الجانب الأمني خط احمر لايمكن تجاوزه وتقرر ايضا قيام لجنة مشكلة من الحكومة المحلية بوضع توصيات وشروط لفتح المحا والمطاعم بطريقة علمية وأمنية لان اغلب هذه المحال تم فتحها بدون اخذ موافقات أصولية من الجهات المختصة وانه لايمكن فتحها الآن إلا بعد استكمال كل الإجراءات والموافقات. فيما طالب أصحاب المطاعم والمحال في الطريق الدولي والبالغ عددهم أكثر من ١٣٠مواطنا بالإسراع بفتح مطاعمهم ومحالهم لأسباب اقتصادية وإنسانية لان إغلاقها سبب لهم أضرارا كثيرة لهم ولعوائلهم وأنهم يلتزمون بكل الشروط والتوصيات التي تضعها الحكومة المحلية من اجل الأمن واستقراره.

البرلمان يناقش تقرير لجنة التحقق في إخفاقات توزيع الطاقة

□ بغداد/ المدى

أكد مصدر برلماني، أمس الأحد، أن مجلس النواب سيناقش خلال جلسته الـ٣٣ من السنة التشريعية الثانية التي ستعقد اليوم الاثنين، تقرير لجنة التحقق في إخفاقات توزيع الطاقة الكهربائية، مبينا أن الجلسة ستشهد القراءة الأولى والثانية لعدد من القوانين. وقال المصدر إن "مجلس النواب سيناقش خلال جلسته الـ٣٣ من السنة التشريعية الثانية اليوم الاثنين، تقرير لجنة التحقق في إخفاقات توزيع الطاقة الكهربائية"، مبينا أن "الجلسة ستشهد القراءة الأولى لقانون التعديل الأول لقانون السجناء السياسيين رقم (٤) لعام ٢٠٠٦، وتعديل قانون تعويض المتضررين من جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٩". وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "الجلسة ستشهد أيضا القراءة الأولى لقوانين تعديل قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧، وإلغاء الأمرين المرقمين (٢١) و(٣٦) لسنة ٢٠٠٥، وتنظيم أحكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وأحكام اختيار نائب أو أكثر لرئيس الجمهورية".. وأكد المصدر أن "جدول أعمال الجلسة يتضمن القراءة الثانية لمشروعات قوانين دواوين الأوقاف (ديوان الوقف الشيعي، ديوان الوقف السني، ديوان أوقاف المسيحيين)، ومشروع قانون تصديق النظام الأساسي للاتحاد الإسلامي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وقانون انضمام جمهورية العراق إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة، وقانون التعديل الأول لقانون العقوبات العسكري رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٧".

يذكر أن مجلس النواب العراقي رفع جلسته الـ٣٢ من السنة التشريعية الثانية إلى اليوم، فيما أكد مصدر برلماني أن الجلسة شهدت استضافة رئيس وأعضاء المحكمة الاتحادية العليا والتصويت على قانون هيئة النزاهة ومشروع قانون صندوق الإسكان، فضلا عن تأجيل التصويت على النظام الداخلي والقراءة الأولى لقوانين تصديق اتفاقية تدريب قوات الأمن العراقية بين حكومة جمهورية العراق ومنظمة حلف الشمال الأطلسي، وانضمام جمهورية العراق إلى بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وقانون اتفاقية الأمم المتحدة لحظر التجارب النووية لسنة ١٩٩٦، والقراءة الثانية لمشروعات قوانين دواوين الأوقاف (ديوان الوقف الشيعي، ديوان الوقف السني، ديوان أوقاف المسيحيين والإيزيديين والصابئة المندائيين)، والقراءة الثانية لمشروع قانون تصديق النظام الأساسي للاتحاد الإسلامي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

عين

■ عبد الخالق كيطان
Abdul Khalek Qetan

هل نحن مجتمع ديمقراطي؟

يعدّ الفيلسوف الأميركي جون ديوي واحداً من أبرز منظّري العالم للنظام الديمقراطي، ويكمن إسهامه الأساس في هذا الموضوع من خلال نظرته للديمقراطية من حيث هي نموذج للحياة الاجتماعية والأخلاقية المشتركة أكثر من كونها نظاماً سياسياً كما هو شائع. يقول ديوي في هذا المجال: "ليست الديمقراطية مجرد شكل للحكومة، وإنما هي في أساسها أسلوب من الحياة المجتمعة والخبرة المشتركة المتبادلة".

ويعرف الذين اطلعوا على البدايات الأولى لتشكّل الديمقراطية في الولايات المتحدة أن الآباء المؤسّسين هناك عملوا أولاً على تمتين القيم الديمقراطية في المجتمع. وعاماً بعد عام صارت الديمقراطية الأميركية هي النموذج، والمعيار. ولقد تكلّل المسعى الديمقراطي الأميركي أخيراً بانتخاب رجل "أسود" لقيادة أكبر دولة في هذا العالم الواسع بعد ذلك التاريخ الطويل من القمع والتنكيل والاضطهاد الذي مارسه البيض ضد السّود.

قصص الديمقراطية الأميركية تجدها مبثوثة في مؤلفات عديدة، وليس المقام هنا مناسباً لعرضها، بل إضاءة فكرة جوهرية في سجالنا العراقي حول مهمة المثقف في الأزمة، وحول شكل نظامنا السياسي بعد خروجنا المفترض من زمن الديكتاتورية، وأخيراً من أجل تلمس طريقنا الذي يوصلنا إلى مستقبل البلاد. هذه الفكرة تتمثل على شكل سؤال: كيف نصل إلى النظام الديمقراطي المنشود؟ هل باعتماد الديمقراطية كشكل لإنتاج الحكومة أو من خلال تبني قيم الديمقراطية مجتمعياً؟

إن أبرز مشكلة يعانيها نظامنا الحالي تتمثّل في الحديث المستمر الذي يبديه قادتنا ونخبنا السياسية عن ديمقراطية عراقية. ومن الممكن أن نركن إلى تلك الديمقراطية المزعومة لو أثبت هؤلاء القادة أنهم يؤمنون بالفعل بقيم الديمقراطية، ولكن المشكلة في أن هؤلاء بعيدون تماماً عن ذلك. فأغلب قادتنا عاشوا في معارضة سرية كانت تحصي الأنفاس. وهم بانتقالهم من المعارضة إلى السلطة لم يمروا بأي مرحلة وسطية، يمكن تسميتها: انتقالية بين الديكتاتورية والديمقراطية، بل قفزوا إلى السلطة قفزاً. أما كيف؟ فبالوسيلة الديمقراطية، التي هي هنا الصندوق الانتخابي. وبدت هذه الوسيلة كافية لإقناع المتشككين والمراقبين على حدّ سواء. ولكن، هل حققنا عبر هذه الآلية شيئاً على الطريق الديمقراطي؟ من الممكن الإجابة بنعم، فنحن نجرّب اليوم ممارسة ديمقراطية كانت غريبة عنا، ومفاصل هذه الممارسة عديدة: صندوق انتخابي، دعاية انتخابية، برنامج انتخابي... إلخ... ومع ذلك، غابت عن هذه الممارسة أشياء أساسية.

إن أبرز الأشياء التي غابت تتمثّل بالتربية. والقصة باختصار شديد إننا إلى الآن لم نبدأ عملياً بتدريب أبناء الشعب على ممارسة الديمقراطية. إن واحدة من أبرز مظاهر التجربة الديمقراطية تتمثل بالاحتجاج السلمي، مع ذلك، فإن السلطة والجمهور يعتبرانها خروجاً على العرف. فالسلطة نكّلت بالمحتجين السلميين على مدى الشهور الأخيرة، فيما عدّ جمهورها الاحتجاجات محاولة انقلابية يائسة. علينا أن نستدرك فنقول هنا أن جمهور السلطة هم أولئك الذين انتخبوها، وهؤلاء يشكلون نسبة كبيرة جداً من أبناء شعبنا.

من الممكن، أخيراً، أن نقول بوجود الملمح الديمقراطي في العراق، ولكن من الجائر أن نعدّ تجربتنا ديمقراطية إذا لم يرافقها عمل مجتمعي... وغداً نكمل.

خبير يدعو الحكومة للتعامل مع المصارف الأهلية

□ بغداد/ المدى

دعا مدير رابطة المصارف الأهلية والخبير المصرفي عبد العزيز الحسون، الحكومة إلى التعامل مع المصارف الخاصة كونها تمتلك مبالغ مالية وفيرة، للاستفادة منها في تمويل عملياتها التجارية ومشاريعها الاستثمارية، مؤكداً على وجود تمييز واضح ما بين المصارف الحكومية والأهلية من قبل البنك المركزي.

وقال الحسون أمس الأحد: على الحكومة أن تسمح للوزارات والدوائر في التعامل مع المصارف الأهلية الخاصة لكي تستفيد من الوفرة المالية التي تمتلكها هذه المصارف، لغرض تمويل عملياتهم ومشاريعها، مبيناً أن هذا الموضوع تم البحث به طويلاً مع الجهات المعنية، وعلى غرار ذلك صدر قراراً من قبل اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء على وضع خطة في التعامل الوزارات والدوائر الحكومية مع المصارف الخاصة في تمويل نفقاتها ولكن لم يطبق لحد الآن. وأكد الحسون على وجود تمييز واضح ما بين المصارف الحكومية والخاصة من خلال إجراءات البنك المركزي، وتابع عندما تتأخر أحدى المصارف الأهلية في تقديم بياناتها الشهرية يومان فقط تفرض عليها غرامات مالية وتقيد حسابها أما الحكومية فلا تخضع لهكذا إجراءات. وأضاف الحسون: إن المصارف الأهلية الخاصة والتي تبلغ (٣١) مصرفاً هيأت كل ما موجود في العمل المصرفي الحديث وتعمل وفق الأنظمة المصرفية العالمية، مشيراً إلى أن الحكومة لم تتخذ أي قرار لتطوير القطاع المصرفي الحكومي.

الشركة العامة للصناعات القطنية

((إعـــلان))

المناقصة المرقمة ((١٩/ص ق ط – ٢٠١١/٢))

تاريخ الغلق ((٢٠١١/١٠/١٠)) تعلن للمرة الثانية

تدعو الشركة المجهزين من ذوي الخبرة والاختصاص للاشتراك في المناقصة (١٩/ص ق ط- ٢٠١١/٢)

((نقل منتجات نفطية))

ومراجعة مقر الشركة في بغداد/ الكاظمية قرب ساحة عدن للحصول على أوراق المناقصة لقاء مبلغ قدره (١٠٠٠٠٠) دينار غير قابل للرد وتودع العطاءات في صندوق العطاءات في مقر الشركة بموعد اقصاه الساعة الثانية عشر ظهرا ليوم الغلق في (٢٠١١/١٠/١٠) وعلى أن:

- يقدم العطاء بظرفين مختومة ومثبت عليها اسم الشركة ورقم المناقصة واسم المادة الأول تجاري والثاني يحتوي على مستمسكات المطلوبة وتشمل:

• شهادة تأسيس الشركة.

• تأمينات أولية بمبلغ (١٪) من قيمة العطاء وتقدم على شكل صك مصدق أو خطاب ضمان من مصرف عراقي معتمد أو كفالة مصرفية ضامنة أو سندات القرض الصادرة عن الحكومة العراقية (نافذة لغاية ثلاثة أشهر) على ان تستكمل باقي نسبة الـ (٥٪) عند رسو المناقصة و(تغطي مدة العقد).

• كتاب براءة الذمة من الهيئة العامة للضرائب لسنة (٢٠١١).

• وصل شراء المناقصة.

- الشركة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.

- يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان.

- يمكن الاطلاع على مواصفات المادة المطلوبة وكذلك الشروط للمناقصة على موقع الشركة الالكتروني .www.cottonindiraq com أو على موقع وزارة الصناعة والمعادن www.industry.gov.iq.com أو على economictenders@yahoo.com

تدعو الشركة كافة المشاركين للحضور إلى مقر الشركة للإجابة على الاستفسارات في الساعة (١٠) صباح يوم (٢٠١١/٩/٢٩) وللأيام التالية عدا يوم الجمعة والسبت والعطل الرسمية والحضور إلى مقر الشركة يوم الغلق لحضور اجتماع لجنة فتح العطاءات.

المدير العام

رئيس مجلس الإدارة

شركة مصافي الوسط - (شركة عامة)

إعــلان (ط- ٣٤) عقــود

تعلن شركة مصافي الوسط عن اعلان الطلبيات الكيمياوية والاستردادية وكما مبين ادناه:-

REQ. NO	DESCIPTION	QTY	PRICE/ DINAR	عدد مرات الاعلان
1643/ 2011	34/» SCREWED BUNGS	60000 NOS	50000	مرة ثانية
3554/ 2011	HIGH PRESSURE BREATHING AIR CHARGING SYSTEM DRY CHEMICAL POWER FILLING DEVICE HYDROTEST DEVICE	4 NOS 4 NOS 1 NO	100000	مرة اولى
3582/ 2011	RECYCLE-GAS DRIER MOLECULAR SIEVE ADSORPTION UNIT FOR NITROGEN PLANT	2 ITEMS	150000	مرة اولى
3595 /2011 3567 /2010	WHEEL AGRICULTUR TRACTOR WITH PORAEBL DUMP BODY	8 UNITS	150000	مرة ثانية
3645/ 2011	CAP SEAL (THERMO WELDING)	20000 METER	50000	مرة اولى
3642/ 2011	LAB EQUIPMENT	41 ITEMS	50000	مرة اولى
3505/ 2011	STRADDLE BUNDLE CARRIER	2 NOS	100000	مرة اولى
3575/ 2011	DRAGLINE EXCAVATOR MACHINE	1 NO	150000	مرة اولى
3518/ 2011	WHEEL LOADER SHOVEL	1 NO	150000	مرة اولى
3557/ 2011	LAB EQIPMENT	2 ITEMS	50000	مرة ثانية
3652/ 2011 3650/ 2010	COMPLETE HORIZONTAL CENTRIFUGAL PUMP WITH ELECTRIC MOTOR & BASE PLATE	2 NOS	100000	مرة ثانية
3650 /2011	OVERHAUL MAINTENANCE: REDUCTION GEAR BOX ME07	3 NOS	150000	مرة اولى
3649/ 2011	PARTS OF HEAT EXCHANGER ITEM E402.W2A.B E118.E410.E440	6 NOS	50000	مرة اولى
3620/ 2011	LAB EQUIPMENT	AITEM	50000	مرة ثانية
3648/ 2011	CAP SEALS ASSEMBLING MACHINE ELECTRICAL SPARE PARTS FOR PLASIC CONTAINERS & PLUG MAKING & FILLING PLANT SPARE PARTS OF INSTRUMENT & AUTOMATION FOR PLASTIC FACTORY	7 ITEMS 4 ITEMS 16 ITEMS	50000	مرة اولى

بتاريخ غلق الساعة (١) بعد الظهر ليوم ٢٠١١/١٠/١٧

• فعلى الشركات المختصة مراجعة شركتنا للاطلاع على المزيد من تفاصيل المواد والشروط والشراء.

• على الشركات الراغبة في المشاركة تقديم كافة المستمسكات الاصولية والقانونية الخاصة بالشركة (profile) مع تقديم الاعمال المماثلة صادرة من قبل جهات تعاقد حكومية قبل شراء الطلبية او ترفق مع العرض الفني المقدم في حالة عدم تقديمها سابقاً وبخلافه يهمل العرض.

• تقديم تأمينات اولية بنسبة ١٪ من مبلغ العطاء (خطاب ضمان او صك مصدق او كفالة مصرفية) نسخة اصلية صادرة من احد المصارف العراقية

(المصرف العراقي للتجارة، مصرف الائتمان، مصرف بيبلوس، مصرف البلاد الإسلامي، مصرف الشرق الأوسط، دار السلام للاستثمار، مصرف آشور الدولي للاستثمار، مصرف الاقتصادي للاستثمار والتمويل وترفق مع العرض التجاري وتطلق هذه التأمينات في حالة عدم إحالة الطلبية عليكم وتهمل العروض التي لم ترفق بها التأمينات الاولية على ان تقدم الشركة المجهزة تعهداً خطياً يوضع مع العرض الفني بشير الى انه قدم تأمينات اولية (بدون ذكر مبلغ التأمينات) مع العرض التجاري وبخلافه يهمل العرض.

• ترفض التأمينات الاولية (خطاب ضمان او صك مصدق او كفالة مصرفية) الصادرة من مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل.

• يتم تقديم عرضين مغلفين (فني وتجاري) منفصلين موقعين من قبل المدير العام او المدير المفوض مع تثبيت الاسم الكامل وعليهما ختم الشركات في الصندوق الخاص في استعلامات شركتنا تقبل العروض التي ترسل مغلفة بالبريد او D.H.L وتهمل العروض التي ترد بعد تاريخ الغلق او عن طريق البريد الالكتروني.

• ترقيم كل صفحة من صفحات العطاء (الفني والتجاري) مع المرفقات.

• تستقطع ٣٪ من قيمة امر الشراء كضريبة دخل للشركات العراقية وكذلك في حالة الدفع بالدينار العراقي ولا تعاد الا بعد تقديم موافقة من الهيئة العامة للضريبة.

• تستقطع نسبة ٠,٠٠٢ من مبلغ الاعتماد كرسم طابع.

• يفضل تقديم الاسعار بعملة الدولار CIP واصل بغداد/ شركة مصافي الوسط ولا تقبل الاسعار بالعملة المحلية للطلبيات الاستيرادية.

• يتم بيع مواصفات الطلبية بالمبلغ المؤشر ازائها بالدينار العراقي غير قابل للرد.

يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الاعلان.

• شهادة المنشأ والقوائم التجارية يجب ان تكون مصدقة من قبل الملحقية التجارية العراقية او السفارة في بلد المنشأ.

•تفرض غرامة تأخيرية على المجهز لا يتجاوز حدها الاعلى نسبة ١٠٪ من مبلغ عقد في حالة عدم تجهيز المواد بفترة التجهيز المثبتة في العقد.

• يقوم المجهز بتثبيت اسم المدير العام للشركة او من يخولهم في العروض والمراسلات وبشكل واضح ورسمي وبخلافه يهمل العرض.

• ملاحظة يمكن الاطلاع على شروط تقديم العطاءات وعلى الموقع الالكتروني:-

www.oil.gov.iq - www.dauramrc.com

مع التقدير...

سعد نوري محمد

المدير العام

المناقصة المرقمة ك د / ٢٠١١/٢٠

(تجهيز مقاييس صناعية مختلفة السعات)

تعلن المديرية العامة لتوزيع كهرباء الكرخ إحدى تشكيلات وزارة الكهرباء عن مناقصة تجهيز مقاييس صناعية مختلفة السعات فعلى الراغبين من الشركات والمكاتب المسجلة رسمياً داخل العراق تقديم عطاءاتهم على المناقصة المذكورة وحسب المواصفات والشروط التي يمكن الحصول عليها من مديرية الشؤون التجارية في مقر المديرية العامة الكائن في بغداد- الإسكان مجاور معهد التراث الشعبي لقاء مبلغ قدره (٢٥٠٠٠٠) مئتان وخمسون ألف دينار عراقي غير قابل للرد على أن يرفق مع العطاء وصل القبض للمناقصة والوثائق المطلوبة والشروط المحددة في كتاب الدعوة وتوضع جميعها في ظرف مغلق ومختوم مؤشر عليه رقم المناقصة وموعد الغلق ويوضع في صندوق العطاءات علماً بأن آخر موعد لقبول العطاء سيكون في تمام الساعة الواحدة ظهراً(يوم الثلاثاء) المصادف(٢٠١١/١٠/١١) وسيهمل كل عطاء غير مستوفاً للشوط أو يرد بعد تاريخ الغلق والمديرية غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان.

هيئة دعاوى الملكية

اللجنة القضائية الثانية

في الرصافة الثالثة

م/ إعـــلان

إلى المدعى عليه / كمال عبد عباس

إفادة المدعي طارق عبد مفتن ٨٩٩٣٨٦ على المدعى عليه (كمال عبد عباس) طالبا إعادة العقار المرقم (٦٨٠/٢٣٤ العزة) ولدى إرسال دعوته أُعيدت مشروحا عليها من قبل القائم بالتبليغ بمجهولية محل إقامتك والذي تأيد من قبل المجلس البلدي في (حي شيخ عمر) لذا تقرر تبليغك إعلانا بصحيفتين محليتين وعند عدم حضورك أو إرسال من ينوب عنك قانونا في موعد المرافعة الموافق ٢٠١١/١٠/١٩ الساعة التاسعة صباحا فستجري المرافعة بحقك غيابا وعلنا ووفقا للأصول.

مع التقدير

القاضي عادل شعلان

رئيس اللجنة القضائية الثانية

في الرصافة الثالثة

٢٠١١/٩/٢٠